

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٢ / ٦ / ٢٠١٤

في شأن قواعد ومعايير الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة شركة
الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية من غير ممثلي بورصات الأوراق المالية

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية؛
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما؛
وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالاحكام المنظمه لادارة البورصة المصرية وشئونها المالية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية،

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٢؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (١٢) المنعقدة بتاريخ ٢٢ / ٦ / ٢٠١٤



قرار

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بسلطة مجلس إدارة الهيئة في الموافقة على المرشحين لرئاسة وعضوية مجلس إدارة شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية طبقاً للمادة (٤٦) من قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق

رئيس مجلس الإدارة

المالية المشار اليه، تسري القواعد والمعايير التالية بشأن الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية أو من يجوز لهم القيام بأعمال العضو المنتدب لها.

(المادة الثانية)

يكون الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية للأشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم على الأقل الشروط الآتية :-

أ- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه، أو قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ أو قانون سوق رأس المال المشار إليه أو قانون الإيداع أو القيد المركزي للأوراق المالية المشار إليه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

ب- أن يكون حاصلًا على مؤهل عال مناسب.

ج - ألا تقل مدة خبرته في مجال سوق رأس المال أو في إحدى المجالات القانونية أو المحاسبية أو التمويلية أو الفنية المتعلقة بأنشطة وأعمال الشركة عن سبع سنوات.

د - استيفاء المتطلبات اللازمة قانوناً لعضوية مجلس إدارة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

(المادة الثالثة)

يشترط في الأعضاء المساهمين بشركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الذين يحق لهم الاشتراك في ترشيح ممثلين لمجموعات الأعضاء المساهمين بالشركة لعضوية مجلس إدارتها ما يأتي :-

أ - أن يكون قد مارس النشاط المرخص به لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

ب- ألا يكون قد سبق وقفه عن ممارسة النشاط ما لم تنقض سنتان من تاريخ انتهاء مدة الوقف.

ج- ألا يكون قد سبق اتخاذ أى من التدابير المقررة قانوناً ما لم تنقض سنتان على تاريخ انتهاء مدة

التدبير، عدا التدبير الوارد بالبند (أ) من المادة (٣١) من قانون سوق رأس المال الصادر

بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢.

وتكون العبرة في حساب المدة المنصوص عليها في هذا القرار بتاريخ غلق باب تلقي طلبات الترشيح.

رئيس مجلس الإدارة

ويجب أن يتوافر فيمن يتم ترشيحه لعضوية مجلس إدارة شركة الإيداع والقيود المركزي ممثلاً لمجموعات الأعضاء المساهمين فيها ما يأتي :-

- أ - الشروط الواردة في المادة الثانية من هذا القرار.
- ب- أن يكون المرشح الممثل لمجموعة الأعضاء من الشركات العاملة في مجال الوساطة في الأوراق المالية رئيساً لمجلس إدارة أى من هذه الشركات أو عضواً منتدباً لها والآثار تقل الدرجة الوظيفية للمرشح الممثل لأمناء الحفظ عن درجة مدير عام أو ما يعادلها.

(المادة الرابعة)

يجب أن يتوافر فيمن يرشح كعضو من ذوي الخبرة في مجلس إدارة الشركة ممن لا يحق لهم تولي منصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب ما يأتي:-

- أ - الشروط الواردة في المادة الثانية من هذا القرار.
- ب- ألا يكون للمرشح مصالح تتعارض مع واجبات عضوية مجلس إدارة الشركة أو أن يكون من شأنها أن تؤثر في حيده عند المداولات أو اتخاذ القرار.
- ج- ألا يكون المرشح مساهماً في رأس مال أي من الأعضاء المساهمين في شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية بأكثر من ٠,٥ %، أو شاغلاً لوظيفة في أي منها أو أي من الشركات القابضة أو الشقيقة أو التابعة لها، وذلك وفقاً لمفهوم المجموعة المرتبطة الواردة في القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية.
- د- ألا يكون المرشح مرتبطاً بعلاقة عمل أو علاقة تعاقدية مع شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية.

(المادة الخامسة)

يجب أن يتوافر فيمن يرشح كعضو من ذوي الخبرة ممن يحق لهم تولي منصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب ما يأتي:-

- أ - الشروط الواردة في المادة الرابعة من هذا القرار، باستثناء ما ورد بالبند (د).
- ب- ألا يكون المرشح مرتبطاً بعلاقة عمل أو علاقة تعاقدية مع إحدى الشركات أو الجهات الأعضاء المساهمين بشركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية أو يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة



رئيس مجلس الإدارة

أياً من الأعضاء المساهمين بالشركة أو شركاتها القابضة أو التابعة أو الشقيقة وذلك خلال سنة كاملة سابقة على ترشحه، وليس زوجاً أو من أقارب الدرجة الثانية لأى من هؤلاء.

ج- الإلتقال مدة خدمته عن خمسة عشر سنة في مجال أسواق رأس المال أو الخدمات المالية أو المصرفية أو نظم المعلومات، على أن تتضمن قضاء ثلاث سنوات على الأقل في وظيفة قيادية.

(المادة السادسة)

تتولى شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية إعداد أربعة قوائم للمرشحين وترسلها للهيئة للعرض على مجلس إدارتها للموافقة عليها، وذلك على النحو التالي:

١. قائمة المرشحين لرئاسة الشركة.

٢. قائمة المرشحين لممثلي مجموعات الأعضاء المساهمين بالشركة.

٣. قائمة المرشحين من ذوي الخبرة ممن يحق لهم تولي منصب العضو المنتدب.

٤. قائمة المرشحين من ذوي الخبرة ممن لا يحق لهم تولي منصب العضو المنتدب.

ويشترط لصحة التصويت في إجتماع الجمعية العامة الالتزام بما يلي :-

- إختيار مرشح واحد من القائمة المشار إليها بالبند (١).

- إختيار العدد المطلوب من القائمة المشار إليها بالبند (٢) طبقاً لما يحدده النظام الأساسي لشركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية.

- إختيار مرشح واحد على الأقل من القائمة المشار إليها بالبند (٣)، ويتم إختيار باقي الأعضاء من ذوي الخبرة وفقاً لأعلى الأصوات التي حصل عليها المرشحين في أي من القوائم المشار إليها بالبندين (٣، ٤).



(المادة السابعة)

يشترط في العضو المنتدب للشركة أن يتفرغ لأعمال الإدارة، ويسري ذات الحكم على رئيس مجلس إدارة الشركة حال قيامه بالأعمال التنفيذية.

وفي جميع الأحوال يتعهد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والأعضاء من ذوي الخبرة والأعضاء المساهمين في شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية وممثليهم في مجلس إدارتها بعدم الجمع بين

رئيس مجلس الإدارة

رئاسة أو عضوية مجلس إدارة الشركة وبين عضوية مجلس إدارة البورصة المصرية أو عضوية مجلس إدارة صندوق تأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في الأوراق المالية.

(المادة الثامنة)

يلغى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٢.

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويعمل به من اليوم التاريخ لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

رئيس مجلس الإدارة
شريف سامي
٤٦٠٧٦